

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة موارد للتمويل

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: 2021/2/25

إلى السادة المساهمين في شركة موارد للتمويل ("الشركة")

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للشركة ("اللجنة") ووفقا للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2020 ("السنة المالية").

1. مسؤولية اللجنة

إن مسؤولية اللجنة وفقا للمتطلبات الرقابية ولوائحها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، وموثيق عمل الشركة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للشركة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال الشركة") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال الشركة والتزامها بالشرعية الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافقها مع أحكام الشرعية الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام الشركة بالشرعية الإسلامية وفقا لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشرعية الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

2. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوبي") معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقا لقرار الهيئة رقم 2018/3/18.

3. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال الشركة، من خلال مراجعة أعمال الشركة ومراقبتها من خلال إدارة أو قسم الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي، وفقا لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن.

لقد قمنا بعقد 3 اجتماعات خلال عام 2020م بغرض المراجعة والتأكد المباشر من أعمال الشركة، كما قمنا بمراجعة النتائج المالية للشركة(1)، من واقع مراجعتنا لميزانيتها العمومية وقائمة الدخل، كما قمنا بمراجعة إيداعات الشركة لدى البنوك وكلها مؤسسات مالية إسلامية ، و أوجه الاستثمارات التي دخلت فيها الشركة ، بعد أن كنّا قد راجعنا عقود العمليات التي دخلت فيها الشركة أثناء السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م واعتمدنا المقبول منها شرعاً وطلبنا تعديل ما احتاج منها إلى تعديل وفق المتطلبات الشرعية.

كما قمنا عن طريق المدقق الشرعي الداخلي بالمراجعة الشرعية على الشركات والاستثمارات التابعة والتي تستحوذ فيها شركة موارد للتمويل على نصيب الأغلبية ، واتخذنا بشأنها القرارات الشرعية اللازمة.

كما قمنا بالإجابة عن جميع استفسارات الشركة وتوجيهها التوجيه المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كما نراه، سواء كان ذلك من خلال عقد الاجتماعات، أو من خلال البريد الإلكتروني، أو من خلال الاتصال الهاتفي المباشر.

كما اطلعنا عن طريق المدقق الشرعي الداخلي على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتقييم المستوى الشرعي للشركة، واختبار مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تبين أن الشركة في مستوى شرعي مقبول، وأنها لم تُخالف في الجملة أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في نطاق ما اطلعنا عليه من أنشطتها وأعمالها المختلفة.

وبما أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على عاتق المساهمين ؛ فإن اللجنة بعد دراسة القائمة المالية للشركة وتفصيل مركزها المالي وتطبيق معيار الزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي)، وحسب طريقة صافي الموجودات، قد تبين أنه لا تجب الزكاة على أسهم شركة موارد للتمويل لعام 2020م.

4. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من الشركة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

5. رأي اللجنة بخصوص التزام الشركة بالشريعة الإسلامية

بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام الشركة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال الشركة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص.

واللجنة تؤكد أن استخدام أي وثيقة أو مستند أو عقد ، أو الدخول في أي اتفاقية أو استثمار ، أو ممارسة نشاط من النشاطات ، يجب أن يُعتمد مقدماً من قبيلها للتأكد من أنها تتفق مع المتطلبات الشرعية، مع ضرورة الأخذ بالإجراءات الصحيحة لتنفيذها، وهو ما ينصُّ

¹ حسب مسودة التقرير المالي المعدة من قبل شركة موارد للتمويل بتاريخ 17 فبراير 2021 والمسلم للمدقق الخارجي شركة (Grand Thornton) علماً بأن تقرير المدقق الخارجي النهائي لم يجهز حتى تاريخ إعداد هذا التقرير لاختلاف المواعيد النهائية لتسليم التقارير بين التقرير الشرعي والتقرير المالي.

عليه النظام الأساسي للشركة، وتؤكد كذلك أهمية عرض جميع المنتجات المزمع هندستها مالياً وآلية عملها على اللجنة لإقرارها وذلك قبل طرحها للجمهور.

كما تؤكد اللجنة على أهمية التزام الشركة بالقرارات الشرعية حول استثماراتها في الشركات التابعة والتي تستحوذ فيها شركة موارد للتمويل على نصيب الأغلبية.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطّلت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العليّ القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة

فضيلة الشيخ الدكتور

أحمد عبد العزيز الحدّاد

عضو اللجنة



فضيلة الشيخ الدكتور

محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

نائب الرئيس



فضيلة الشيخ الدكتور

نظام محمد صالح يعقوبي

رئيس اللجنة

